

## الفصل الثاني

### وسائل التجديد

obeikandi.com

## الفصل الثاني

### وسائل التجديد

استطاع علماء الإسلام أن يبتكروا العديد من الوسائل التي تمكنهم من التجديد في الفكر والفقہ الإسلامي. ولا شك أن هذه الوسائل صالحة لأن تستخدم دائماً وفي مختلف الأزمنة والأمكنة للتجديد.

وعلم أصول الفقہ يمدنا دائماً بالأسس التي تُبنى عليها الأحكام والتي تجدد وتطور وفقاً لها كذلك.

ومصادر الشريعة الأصلية متناهية وفق القرآن والسنة، ولكن علماء الأصول ابتكروا وسائل أخرى وهي: تشمل القياس والاستحسان والمصالح المرسله، وسد الزرائع وقول الصحابي... إلخ. وكل هذه الأدلة تأتي في إطار مصطلح الاجتهاد.

وسنلقى الضوء في بداية هذا الفصل على بعض المصطلحات الشرعية التي تحدد معنى الاجتهاد ويأتي في إطارها حيث سنعرض لمصطلحات الشريعة والفقہ والقانون الإسلامي.

ولا شك أن قضية تطبيق الشريعة الإسلامية في حياة المسلمين، قضية مهمة، وهي تشير على الفور المشكلات التي تعترض هذا التطبيق، وأهمها، مشكلة الاجتهاد لوضع حلول للتغيرات الطارئة والمشكلات الجديدة التي أحاطت بحياة المسلمين كل ذلك يحتاج إلى إحياء الاجتهاد من جديد وتنظيم أدواته من ناحية، كما يحتاج إلى تطوير الدراسات الإسلامية في مختلف كلياتنا ومعاهدنا العلمية من ناحية أخرى.

وستظل قضية تطوير دراسات الفقه الإسلامي على قمة التحديات التي تواجه تطبيق الشريعة في ظل نظام قانوني إسلامي معاصر .

وستتناول في هذه الدراسة ثلاث مسائل رئيسة نخصص لكل منها مبحثا ،  
المسألة الأولى نتناول فيها بعض الخصائص التي تميز النظام القانوني الإسلامي ،  
والمسألة الثانية نتناولها تحت مصطلح الحكم التي يقوم عليها التشريع الإسلامي .  
وبالذات الحكم التي تستند عليها أحكامه ، والمسألة الثالثة هي مسألة تجديد وتطوير  
دراسات الفقه الإسلامي .

## المبحث الأول

بعض الخصائص التي تميز النظام القانوني الإسلامي المعاصر

### ١ - الفقه الإسلامي :

من المسلم به أن الإسلام عقيدة وشريعة، والعقيدة تنظم العلاقة بين الإنسان وخالقه وتتصل بشكل عام بأسس الإسلام وما يقوم عليه من أركان مثل الشهادتين وإقامة الصلاة وإيتاء الزكاة وصوم رمضان، ثم تبحث في الإيمان وأسنده. أي الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله والإيمان بالساعة وبأن الإنسان سينتقل من حياة مؤقتة إلى حياة دائمة.

أما الشريعة فتتمثل في الأحكام التي أنزلها الله سبحانه وتعالى لتنظم علاقة الإنسان بمجتمعه بشكل عام، فهي أحكام تحيط بأفعال الناس وتنظمها، وبالذات من حيث بيان ما يحل من الأمور وما يحرم، وما هو مندوب وما هو مكروه. ثم ما هو مباح... إلخ.

فما يميز المسلم عن غيره، هو اعتقاده بأن الله - سبحانه وتعالى - له حكم في كل فعل من أفعال العباد، ومن ثم فإن فقهاء المسلمين قد بذلوا جهودا كبيرة لإظهار أحكام الشارع في مختلف المشكلات والقضايا والأفعال والأقوال التي يقوم بها العباد، وتكون من ذلك مذاهب الفقه الإسلامي المعروفة، ومنها مذاهب أربعة سنية (المذهب الحنفي، والمالكي، والشافعي والحنبلي)، ومنها مذاهب شيعية عديدة من أهمها: المذهب الجعفري والمذهب الزيدي. وتكون من ذلك كله الفقه الإسلامي.

وهذا الفقه يتميز بخصائص معينة، كما أنه يستقى أحكامه من مصادر محددة تختلف عن سائر القوانين الأخرى، وكذا يستمد قوته الملزمة من أوامر الشارع.

## ٢ - القانون الإسلامي :

والواقع أن استخدام مصطلح القانون الإسلامي هو استخدام جديد، إذ إن المسائل التي تعالجها القوانين الوضعية الآن قد عولجت جميعها تحت مصطلح الفقه الإسلامي، والشريعة الإسلامية وإن كانت مقدسة وتهتم أساساً بالقواعد الكلية، غير أن الفقه باعتباره شارحاً للشريعة نصاً ومفهوماً يتسع مجاله لتناول جميع التفاصيل، ولا يقف عند الكليات. ونستطيع أن نقرر أن الفقه الإسلامي قد تولد منه القانون الإسلامي وهو يعنى الاتجاه الحديث لتقنين الفقه وجعله صالح للتطبيق السهل والمباشر على واقع الحياة.

وهدفنا هو طرح المشكلات الرئيسية التي يثيرها تطبيق أحكام الشريعة في عصرنا الحاضر؛ لأن هذا التطبيق، هو أمل المسلمين جميعاً وفي كل مكان.

إن مسيرة الفقه الإسلامي توضح إلى أى مدى كان هذا الفقه ناضجاً، ومتطوراً، ويحيط بحياة الناس، وبأنشطتهم ويقدم الحلول الواقعية، مستندا إلى القرآن والسنة، ومستخدماً العقل وأدوات علمية تركز على الفهم الواعى والمنطق السليم.

## الطابع الدينى للنظام القانونى الإسلامى :

معلوم أن القانون الإسلامى هو قانون ذو طابع دينى. ويعنى هذا أن الفقيه وولى الأمر وكل من له دور فى ظل النظام القانونى الإسلامى إنما يسعى إلى إيجاد حكم الله سبحانه وتعالى فى المشاكل والمسائل التى تعرض للناس فى حياتهم. وهو

يسعى إلى بيان هذا الحكم من القرآن الكريم أولاً ، فإذا لم يجد فمن السنة . فإن لم يجد فعليه أن يجتهد برأيه مستنداً إلى هذين المصدرين الرئيسيين للشريعة . فالرغم من أن الفقه الإسلامى هو صناعة بشرية ؛ لأن الإنسان هو الذى يقوم بتفسير نصوص الوحي الإلهى ، غير أن الفقيه والمقنن فى المجتمع المسلم يلتزم منهجاً فى الاجتهاد ويعتمد أساساً على مصدرى الشريعة الرئيسيين ( الكتاب والسنة ) . ومن هنا جاء الطابع الدينى للنظام القانونى الإسلامى .

ومع ذلك فالرغم من أن الفقيه يجتهد وفقاً لمعايير علم أصول الفقه ، فهو وإن كان ما يقوله عملية بشرية غير أن اجتهاده يختلف عن اجتهاد الفقيه القانونى ، لذا تعددت آراء الفقهاء فى المسألة الواحدة . على خلاف الاجتهاد القانونى الذى يقوم بعملية عقلية صرفة ، بينما كل فقيه يستند إلى حجة ويستند إلى مصادر الشريعة وأدلتها .

إن الفقه الإسلامى هو العلم المتعلق باستنباط الأحكام الشرعية العملية من أدلتها التفصيلية . فهو علم يعتمد على التفسير والاجتهاد المنظم .

إن احترام الشريعة وتطبيقها السليم هو الغاية ، والفقه هو الوسيلة .

**ويميز الفقهاء بين نوعين من أنواع الأحكام الشرعية:**

**النوع الأول :** هى الأحكام الثابتة بأدلة مباشرة فى نصوص الكتاب والسنة ذات الدلالة الصريحة على الأحكام ، وتشمل أحكاماً كلية تعتبر أساس الشريعة ، وهى وإن كانت محصورة عدداً ، غير أنها لا تتناول التفاصيل .

**النوع الثانى :** فيتمثل فى الأحكام التى لا توجد لها نصوص مباشرة فى الكتاب أو السنة ، وإنما عملت فيها عقول الفقهاء استنباطاً واجتهاداً من أدلة غير مباشرة فى الكتاب والسنة ، أو عن طريق القياس أو الاستصحاب أو رعاية للعرف والمصالح المرسله بأنواعها... إلخ ، وهذا المجال هو مجال عمل الفقه .

والأحكام المتصلة بالنوع الأول تطابق الشريعة ، أما الأحكام الخاصة بالنوع الثاني فهي تتصل بفهم الناس للشريعة وتتسم بتعددية الرأي (١).

لذا فلا يوجد تطابق بين الفقه والقانون الإسلامى والشريعة ، وإنما يحاول المجتهد أن يصل إلى حكم الشرع فى المسألة ، وإن أصاب فله أجران وإن أخطأ فله أجر واحد . ولا يستطيع أحد الفقهاء أن يدعى أنه ينطق بحكم السماء بلا خلاف ، ولا ينفى ذلك الطابع الدينى للأحكام الشرعية ، أن الفقيه ليس حراً فى أن يتبنى الرأى الذى يراه بنفسه على أساس المصلحة العامة أو على أساس المنطق ، وإنما عليه أن يبنى حكمه على مصدر من مصادر الشريعة وهذا ما يميز أحكام القانون الإسلامى عن أحكام القوانين الوضعية التى لا تهتم بالنقل ، ولا تهتم بالوحى ، وإنما تبنى الأحكام على أسس أخرى ، قد تدخل فى اعتبار الفقيه والمجتهد فى الإسلام ، ولكن لا يجوز له أن يعتمد عليها وحدها .

والقانون الوضعى يهتم بما تسير عليه العلاقات فى الواقع ويستخرج القواعد من تطبيق المجتمعات لها ، أما القانون الإسلامى فيعتمد على مبادئ وقواعد أنزلها الله سبحانه وتعالى على نبيه . لذا فهي ملزمة . لكن لأن البشر هم الذين يفهمونها ويفسرونها بعقولهم ، فإن الأحكام العملية والاجتهادية فى الفروع لا تحوز صفة القداسة ، وبالتالي يمكن أن تتغير من عصر إلى عصر ، ومن مكان إلى مكان ، وتسير - خاصة فى المعاملات - على علل وحكم واضحة إذا تغيرت العلة فيها تغير الحكم الشرعى ، لذا قيل بأن الحكم يدور مع علته وجوداً وعدمًا .

ولا شك أن هذه المسائل تحتاج إلى إيضاح أكثر نعرضه فيما يلى من صفحات البحث .

١ راجع فى عرض هذه القضية مؤلف الشيخ القرضاوى بعنوان : مدخل لدراسة الشريعة الإسلامية . مكتبة وهبه ، ١٩٩٠ ، ص ٢١ وما بعدها .

## قوة الإلزام للأحكام الشرعية :

لا أريد أن أدخل في الجدل الذي دار حول طبيعة القانون بشكل عام، وهل هو يمثل مبادئ عامة مجردة لا تختلف كثيراً من مجتمع إلى آخر، أي قواعد عامة سرمدية خالدة كما تقول مدرسة القانون الطبيعي، أم يمثل أحكاماً تولدها الأحداث وتحيط بالحياة الاجتماعية لضبطها في كل مجتمع، أم هي قواعد ومبادئ خالصة ترتبط ببعضها البعض وترتد جميعها إلى قاعدة أعلى كما تقول المدرسة القاعدية. وأستطيع أن أقول إن جانباً كبيراً من هذه القواعد تشملها أحكام الإسلام المتمثلة في الأوامر التي نزلت من السماء لتحكم الإنسان في علاقاته الاجتماعية بمختلف صورها.

إن جانباً كبيراً من القانون الإسلامي يمثل قواعد أمره Jus Cognes أمرنا الله سبحانه وتعالى في قرآنه الكريم وفي سنة نبيه صلى الله عليه وسلم أن تبعها، لكن يبقى الكثير من هذه الأوامر والنواهي مصاغاً في كليات ومن ثم تحتاج دائماً إلى عمليات تفسير.

ونستطيع القول بأن أساس (٢) التزام الناس بالأحكام الشرعية في تصرفاتهم، ترجع إلى أن هذه الأحكام تعبر عن إرادة الله وأوامره إليهم، يقول الله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ ﴾ (٦٧) «المائدة»، ﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾ (٤٤) «النحل»، ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ وَلَا تَكُنْ لِلْخَائِنِينَ خَصِيماً ﴾ (١٠٥) «النساء».

٢ راجع للمؤلف بالاشتراك مع أ. د. عماد الشربيني، مقدمة في أصول التشريع في المملكة العربية السعودية، دار الكتاب الجامعي، القاهرة ١٩٨٣، ص ٢٩ وما بعدها.

وَقُرْنِ اتِّبَاعَ أَحْكَامِ الشَّرِيعَةِ بِالْإِيمَانِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ (٦٥) «النساء»، ﴿فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ (٥٩) «النساء».

ويقول سبحانه وتعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُم عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ (٧) «الحشر».

وهكذا نجد أن القاعدة الشرعية قاعدة ملزمة لأنها أوامر الله سبحانه وتعالى إلى المؤمنين والتي يشترط اتباعها لتحقيق وصف الإيمان.

ولكن لا يعنى ذلك أن الشريعة تأخذ بالاتجاه الوضعي، بل العكس هو الصحيح. فالشريعة لا تربط القاعدة الشرعية بإرادة السلطة الحاكمة، وإنما إرادة الله سبحانه وتعالى، كما أن بعض مدارس القانون الطبيعي متأثرة بالفقه الإسلامي، إذ ترى القانون تعبيراً عن إرادة إلهية سرمدية خالدة (٢).

وقد سبق أن رأينا أن في ارتباط مختلف جوانب الإيمان بالقواعد التشريعية ما يضيف على القاعدة الشرعية قوة خاصة باعتبارها نابعة من اعتقاد الإنسان وإرادته طاعة الله عند الأخذ بها.

ومع ذلك فإن البشر يقومون بتفسير النصوص، وتوسع الفقهاء على مر العصور في فهمها والبناء عليها، وفي مختلف الأزمنة والأماكن التي دخلها الإسلام وعاشت على قواعده.

٣ وصل الدكتور محمد كامل ياقوت إلى إثبات أن (فيتوريا) وهو من واضعي مدرسة القانون الطبيعي. قد عاش في الأندلس وتأثر بالفقه الإسلامي في فهم القانون ومن ثم اقتبس نظرية القانون الطبيعي منه، راجع رسالته: الشخصية الدولية في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي، القاهرة ١٩٧٠، ص ٤٢٠.

فعندما يقول المولى في كتابه الكريم: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ الْحَرُّ بِالْحَرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأُنثَى بِالْأُنثَى ﴾ (١٧٨) البقرة . فلا بد أن يعرف معنى القصاص على وجه التحديد، وهل يختلف من حالة إلى حالة؟ وكيف ينفذ القصاص؟ وما شروط تطبيقه؟ وما حكم القتل الخطأ أو الضرب الذي أفضى إلى موت إلى آخر هذه القضايا، والقضايا الأخرى العديدة التي يثيرها معرفة المعنى الدقيق لهذا النص والأحكام التي يتضمنها. وعندما يقول القرآن الكريم: ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جِزَاءً بِمَا كَسَبَا ﴾ (٢٨) المائدة ، نجد أن الفقه الإسلامي قد وضع شروطاً عديدة تتصل بتطبيق هذا الحكم أيضاً. فمن السارق؟ وما الشروط التي يجب أن تتوافر فيه؟ وما السرقة؟ وكيف تكيف الجريمة في الإسلام؟

لقد استقر الفقهاء على وضع ضوابط شديدة لتطبيق هذا الحد، من حيث تقدير ما يعتبر سرقة أو من حيث إثبات الجريمة. إن جريمة السرقة لكي تقوم اشترط الفقهاء في المسروق:

- أن يبلغ نصاباً (أى مبلغاً معيناً من المال) لا بد أن يختلف باختلاف العصور، لكن الحد الشديد - قطع اليد - لا يمكن أن يطبق إذا كان المسروق مالا يسيراً .
- وأن يكون في حرز مغلق حتى لا يحمل الشخص العادى وزراً نتيجة إهمال من لا يحافظون على أموالهم .
- وهناك شروط أخرى من أهمها كذلك ألا تكون هناك شبهة ملكية للمال لدى من يسرق .

ولعل من أهم ضوابط تطبيق هذا الحد، هو ألا يحتاج السارق إلى المال المسروق ليسد رمقه (٤) .

٤ راجع مؤلف الشيخ مناع القطان، معوقات تطبيق الشريعة الإسلامية، مكتبة وهبه ١٩٩١، ص ٩٧ وما بعدها، وراجع المغنى لابن قدامة، ج ٧، ص ٦٧١ .

وهكذا نجد أنه ولو أن الأحكام التي يتشكل منها الفقه الإسلامى قد نزلت من السماء، إلا أنها لابد أن تُفسر تفسيراً بشرياً؛ لذا إذا اكتسبت صفة التقديس فى أصولها المباشرة والكلية، إلا أننا لا يمكن أن نصفى هذه الصفة على عمليات التفسير التى تُعد عملاً بشرياً يختلف من مفسر إلى مفسر، ومن فقيه إلى آخر. وقد أدى ذلك إلى قيام حركة فقهية وعلمية كبيرة ميزت القانون الإسلامى. فلقد ولدت مدارس للفقه اختلفت فيما أتت به من أحكام وفقاً لاختلاف ظروف الزمان والمكان والتركيب الفكرى والدينى للفقهاء والمفسر، وهذا يفسر بأن هناك دائماً اجتهادات فقهية، وتجديد فكرى لجعل النصوص تطبق بسهولة على وقائع الحياة المتجددة دائماً والمتغيرة دائماً. وظل الفقه الإسلامى يحكم المشكلات التى تثور للناس فى حياتهم التى تتطور من عام إلى عام. وكان من الطبيعى أن تختلف الحلول، ومن ثم كانت عندنا أكثر من مدرسة للفقه الإسلامى (5).

إن النصوص الظنية التى تحتل أكثر من معنى قد جاءت فى الأحكام التى تختلف باختلاف الزمان والمكان، وهذه يجتهد فيها العلماء فى ضوء القواعد الكلية ومقاصد الشريعة لاستخراج الأحكام الجزئية التى تلائم زمنهم وبيئتهم، وتناسب عاداتهم وأحوالهم، وفيها يكون الاختلاف باختلاف طرائق الاستدلال، ولا يؤدى هذا الاختلاف إلى ضرر أو مفسدة ما دامت مسائل الدين الأساسية، (الاعتقادية والعملية) موضع اتفاق، تجتمع عليها الأمة، بل فى الاختلاف بالجزئيات وتعدد الآراء فى حكمها ما فيه يسر، إذ يتيح هذا لولى الأمر أن يختار منها ما يحقق مصالح الناس، ويتفق مع ما تتطلبه حياتهم، ويرفع عنهم الضيق والخرج، وهى التى كانت مصدر ثروة تشريعية عظيمة، وتراث فقهى رائع، يستوعب ما يجد للناس من أفضية، فى ظل شريعة الإسلام الخالدة، وما كان لنصوص الشريعة القطعية المتناهية

5 - راجع د. على عبد العال الشناوى، النظام الشريف فى الإسلام، دار الحسين الإسلامى بالأزهر، القاهرة ٢٠٠٣، ص ٣٠ وما بعدها.

أن تحكم ألوان النشاط البشرى المتجدد الذى لا ينتهى، ولو جاءت أدلة الأحكام كلها قطعية، لكان فى هذا حجر على العقول، وجمود فى التفكير، وخرج شديد يقف الناس أمامه عاجزين عن معرفة أحكام المسائل المتجددة فى كل عصر.

وقد اكتسبت الشريعة الإسلامية بأدلتها الظنية مرونة كثيرة، إذ أتاحت للعلماء المجتهدين أن ينظروا فيها، وأن يستنبطوا الأحكام التى تتفق مع المصالح المعتبرة شرعاً بما يناسب البيئة والزمان، وهذا هو الذى أدى إلى اختلاف الفقهاء، فكان فى اختلافهم سعة على الأمة، وكان عمر بن عبد العزيز يقول: "ما يسرنى أن أصحاب رسول الله ﷺ لم يختلفوا، لأنهم إذا اجتمعوا على قول فخالفهم رجل كان ضالاً، وإذا اختلفوا فأخذ رجل بقول هذا ورجل بقول هذا كان فى الأمر سعة (٦).

ومع ذلك، ولكى يكون هذا الخلاف محكوماً؛ فقد اجتهد العلماء فى وضع مقاييس يلتزم الفقيه بالرجوع إليها، ووضع الفقهاء علم أصول الفقه، هذا العلم الذى يمكن أن نقول عنه إنه علم المصادر والأدلة للفقه الإسلامى، فهو يوضح المصادر التى يجب الرجوع إليها فى معرفة المبادئ والقواعد، أو بالتعبير الاصطلاحي، الحكم الشرعى، كما يضع الرسائل التى تعين على استنباط الحكم الشرعى أو بمصطلح حديث الآليات التى توصل إلى هذا الحكم. ونجد الأصوليين يتوسعون فى شرح معنى القياس وكيفية تطبيقه، والاستصحاب والاستحسان. وسد الذرائع والمصالح المرسله. وأنتج الفقهاء الأصوليون معاً ما يعرف اصطلاحاً بالقواعد الفقيهيه، كقاعدة لا ضرر ولا ضرار والمشقة تجلب التيسير، والضرر الأقل يتحمل لدفع الضرر الأكبر والأمور بمقاصدها... إلخ.

واستنبط الأصوليون كذلك نظرية المصالح، ومقاصد الشريعة، وهذه المقاصد هى بمثابة المرشد العام للفقيه وللأصولى أيضاً، يجب أن يسترشد بها دائماً عند

٦ راجع: معوقات تطبيق الشريعة، مرجع سابق، ص ١٠٤.

قيامه بالتفسير ومحاولاته وضع الحلول . ومن هذه المقاصد مثلا رفع الحرج وإصلاح الناس وتدعيم الخير في المجتمع والتيسير على الناس في أمور حياتهم . كما تستهدف الشريعة دائما تحقيق العدالة ، وبث مكارم الأخلاق للجماعة المسلمة . والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وهكذا . وتراعى الشريعة في هذا الشأن أيضا إيجاد التنظيم الذى يساعد على رعاية الأسرة وضبط إيقاع المجتمع بها وجعلها الخلية الأولى للحياة الاجتماعية فى الإسلام .

إن الدراسات حول مقاصد الشريعة تعد من أهم الدراسات التى يجب أن تؤخذ فى الاعتبار ونحن نتحدث عن الفقه والقانون الإسلامى . كما اجتهد علماء الأصول فى بيان العلل والحكم التى بنيت عليها أحكام التشريع الإسلامى ، وردها بشكل عام إلى تحقيق المصالح المادية والمعنوية للناس وتحقيق العدالة ، وتطبيق الأخلاق ، وإعطاء كل ذى حق حقه فى المعاملات ... إلخ . وتكونت نظرية كاملة للمصالح اعتبرت أن معظم أحكام المعاملات أقيمت لتحقيق هذه المصالح .

إن الله سبحانه وتعالى شرع أحكامه لهداية الناس وتحقيق السلام والمحبة بينهم ، وحثهم على التكافل الاجتماعى الذى يجعل المجتمع الإسلامى مجتمعا قويا بالترابط بين أشخاصه .

لذلك سنتحدث أيضا فيما يتصل بحكمة التشريعات الإسلامية باعتبارها أساس الاجتهاد والتجديد فى المبحث الثانى ..

## المبحث الثاني

### الحكم التي يقوم عليها التشريع الإسلامي

مما لا شك فيه أن من أهم وسائل التجديد والاجتهاد في الفقه الإسلامي .  
معرفة أسباب التشريعات ، وهذه الأسباب يطلق عليها الأصوليون العلل والحكم .  
والحكم الشرعي يدور مع علته وجودا وعدما ، لذا فإن معرفة العلة ركن أساس في  
الاجتهاد وتستخدم بسعة في مباحث القياس على وجه الخصوص .  
أما الحكم فهي أسباب تقل في درجة الاعتماد عليها من العلل . وسنحاول في  
هذا المبحث الوصول إلى الحكم العامة التي تنبني عليها الأحكام والتشريعات في  
الفقه الإسلامي .

ولا شك أن كتاب الله هو معجزة الإسلام الكبرى ، بل هو معجزة الحياة كلها  
بما تضمنه من أحكام خالدة ، ومبادئ سامية لا يتقادم عليها عهد ، ولا يذهب قيمتها  
تطور . إنها الأحكام التي وضعها خالق الكون لتحكم الحقبة الأخيرة من حياة  
الإنسان ، لذا فهي دائما متجددة ، قادرة على احتواء كل ما ينتجه الإنسان العصري  
من علوم ومعارف ، وبحوث وكشوف واختراعات (٧) .

٧ انظر المراجع الآتية :

الدليل الإرشادي إلى مقاصد الشريعة : المجلد الثاني ، للدكتور محمد كمال إمام ، نشر مؤسسة  
الفرقان للتراث الحديث ٢٠٠٨ .  
الصلاة ومقاصدها للحكيم الترمذي ، تحقيق : حسني نصر زيدان ، نشر دار الكتاب العربي بصر  
١٩٦٥ م .

محاسن الشريعة في فروع الشافعية : للإمام أبي بكر محمد بن علي بن إسماعيل المعروف بالنفال  
الكبير ، تحقيق : أبو عبد الله محمد علي سمك ، نشر : دار الكتب العلمية ، بيروت ٢٠٠٧ م .  
عيان الأمم في التيات الظلم (العياني) أبو المعالي الجويني ، تحقيق : مصطفى حلمي ، نشر دار  
العلم ، نشر دار الدعوة ، الإسكندرية ١٩٧٩ م .

ونعنى بالاحتواء هنا تنويه القرآن الكريم وإشاراته إلى كافة وجوه هذا النشاط الإنسانى الخلاق، والتنبيه به قبل أن يحدث وفى كافة المجالات.

ورحلة الإنسان مع التشريعات التى تصلح لحياته وتستقيم أموره بها رحلة طويلة بدأت مع بداية خلقه، وسوف تستمر إلى نهايته، فلا مجتمع بلا قانون يحكمه، ولا لزوم للقانون إن لم يكن هناك مجتمع.

على أن الإنسان رغم تزايد إدراكه، ووصوله إلى مراحل كبيرة من العلوم والتقدم لا نراه قد وصل إلى الطريق الصحيح فى مجال التشريع، ولا تلبث خطواته أن تتقدم فى هذا الاتجاه حتى تعود القهقري إلى حالة من التأخر والإحفاق. نقول ذلك بسبب التردى الشديد فى تشريعات بعض الدول عن بلوغ الأسس الأخلاقية التى ينبغى أن تقام عليها صروح المجتمعات. فتحت تأثير دعاوى الحرية، نجد أن العقال قد أطلق لشهوات البشر لتتحدى النظام والأخلاق ولتهوى بالإنسان إلى هوة سحيقة من الرذيلة وسوء الأخلاق. وهل نقول إن حرية المرأة الكاملة فى بعض المجتمعات الإسلامية نموذج لذلك؟ هل نقول إن التردى فى هذا المجال قد وصل إلى حد مخيف يُنذر بالخطر للمجتمعات الغربية بشكل عام؟ هل نذكر أيضا الشذوذ الجنسى وكيف استطاعت أغلبية فى دولة عريقة مثل بريطانيا أن تقرر إباحتها رغم المرض الخطير الذى بات يهدد الناس فى كل مكان من جراء إباحتها مثل هذه العلاقات "الإيدز"؟ كذلك تستطيع المجالس النيابية فى مختلف الدول أن تضع أى تشريع أو تُجرى أى تعديل على تشريع قائم، والمقياس فى ذلك ما تراه هى محققا للصالح العام، دون قيود. ولا يمكن أن نقول أن ما تأتى به هذه المجالس يحقق الصالح العام دائما، لذا فإن الإعجاز القرآنى يبدو واضحا من هذه الزاوية.

إن الشارع هو الله، ويجب أن تحكم المجتمعات الإنسانية بما أنزله من أحكام وما سنه من تشريعات حتى نتخلص من حقبة الحكم بالأهواء. ونجد معالجة حاسمة لهذه

المسألة في القرآن الكريم في قوله تعالى : هـ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ فَاحْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شُرْعَةً وَمِنْهَا جَاوِزًا وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِنْ لِيَبْئُرَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ (٤٨) وَأَنْ أَحْكَمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَاحْذَرْهُمْ أَنْ يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَاعْلَمُوا أَنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُصِيبَهُمْ بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ وَإِنْ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ لَفَاسِقُونَ ﴿٤٩﴾ المائدة .

فمن حق المجالس أن تُشرع وأن تضع الأحكام التي تصلح للمجتمعات . ولكنها ليست مطلقة الحق في أن تضع ما تشاء من الأحكام وإنما هي مقيدة . ليس فقط بما لا يتعارض مع الشريعة كما يصرح المسئولون في مصر في بعض الأونة . وإنما أيضا لا بد أن تكون هذه المصلحة متمشية مع جوهر الدين الإسلامي مما ورد في نصوصه وأحكامه وما تم الاتفاق على أنه يحقق المصالح المعبرة للناس .

ومن هنا تبدو الأهمية الفائقة لفهم الحكمة من كل تشريع إسلامي حتى نصل إلى السمات العامة التي تهيمن عليه ، والتي ينبغي على المشرع أن يرجع إليها ويقيس عليها المصالح التي يريد اعتبارها أو تلك التي يريد إلغائها .

إن صيغة الأمر والنهي صيغة بغیضة على الناس ، لا يحبونها عادة ؛ لذا فإن اقتران الأمر بما يستوجهه من حكمة مسألة ضرورية في عصر الحريات ، وفي عصر نما فيه الإدراك الإنساني ووصل فيه التمسك بالحرية إلى مدى بعيد .

والله خالق العباد ، ويعلم طبيعتهم وما فُطروا عليه من عناد . لذا فإنه ما أنزل حكما إلا وله حكمة ، وما وضع مبدءا إلا ووراءه مصلحة ، وما شرع من قواعد إلا وقد بين فائدتها للخلق ، وما يترتب على إهمالها من أضرار .

إنه وجه كبير من وجود الإعجاز أن نرى آيات الأحكام ترتبط في العادة بالحكمة من تشريعها، والغريب أن القرآن الكريم يفعل ذلك حتى في التشريعات المتصلة بالعبادة والتي تعتبر حكمتها وغايتها التقرب من الله وعبادته. ولكنه يُنبئ الناس إلى فوائد دنيوية وأخروية عالية لتشريع العبادات. ويفعل ذلك بشكل أكثر تفصيلا في التشريعات المتصلة بالمعاملات، أي التي تُنظّم علاقات الأفراد مع بعضهم وهي الأمور التي تُعنى بها التشريعات الحديثة، إلى الحد الذي جعل الحكم يدور مع علته - وهي سبب وجوده - وجودا وعدما.

وهناك آيات جليلة تشرح الحكمة العامة من التشريعات الإسلامية فضلا عن أن الآيات المختلفة في نطاق ما تشرعه من أحكام، تذكر الحكمة من ورائها في الغالب. وهكذا يمكن ببساطه أن نتكلم عن كل تشريع، ونبحث عن الحكمة من ورائه. ففي مجال العبادات نستطيع أن نتحدث عن حكمة الصلاة كما تبدو من الكثير من الآيات وهي النهي عن الفحشاء والمنكر.

ونستطيع كذلك أن نتحدث عن حكمة الصيام وهي بث التقوى في النفوس وتعود الصبر، وحكمة الزكاة طهارة النفس والقضاء على ظاهرة الفقر، إلى غير ذلك من الأمور، وهي بالفعل أمور تستحق التوقف عندها، ففي كل عبادة حكمة أو حكم بالغة يحتاج الناس دائما إلى الوقوف عندها والاستفادة منها في الدين والدنيا.

كذلك يمكن تناول الحكمة من التشريعات المتعلقة بالمعاملات، فتحريم الخمر والميسر يرجع لما فيها من الإثم، فضلا عن تلافى كيد الشيطان الذي يريد أن يوقع الناس في العداوة والبغضاء، وهي أمور واضحة جلية نشهدها في حياة من استباحوا هذه الأمور فجعلتهم أسرى أهوائهم، يرتكبون أشد أنواع الجرائم بسببها.

كذلك فى العقود والعهود وفاء، وهو ما يتمشى مع متانة الروابط وحسن الخلق ونجد القرآن الكريم يُشبهه من ينقض عهده بمن تنقض غزلها الذى تعبت فيه . وفى القصاص حياة، وفى تطبيق كل حد حكمة ظاهرة، وإن كان القرآن يتحدى هنا بجميع آيات الحدود موضحاً أنها جاءت لمنع الاعتداء على الجماعة التى يترتب على المساس بها أضرار بالمجتمع الإسلامى كله، ومن ثم يضع لها عقوبات رادعة وزاجرة لهذه الجرائم تكفل البعد عنها، والخوف من الاقتراب منها .

فحد القذف، يواجهه من يجبون أن تشيع الفاحشة فى الأمة بما يترتب على ذلك من هوان الجماعة وشيوع الفساد فيها، وحد الزنا يواجه الخيانة من الزوجة أو الزوج واختلاط الأنساب وهى قيمة جماعية تحرص أية جماعة على صيانتها، وحد الحرابة يستهدف هؤلاء الأشرار الذين ينقضون على الجماعة، يسلبون وينهبون ويقتلون ويروعون الآمنين . وحد الشرب، يحمى من يُضيعون عقولهم ويُهينون أنفسهم لارتكاب الجرائم غير عابئين بالمجتمع وبأعراض الناس، وهكذا نجد وجه التحدى هنا ظاهراً، فالحدود تمثل جرائم واقعة على فرد واحد، إلا أنها لتأثيرها البالغ على الجماعة حرمها الله وأضفى عليها صفة جماعية . ولعل ما يمثل هذا الطابع أبلغ تمثيل قوله تعالى: ﴿ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَن قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا ﴾ (٣٢) المائدة .

ولا نستهدف فى هذه الأوراق التعرض لكل حكمة من حكم التشريعات الإسلامىة، فهذا مما يحتاج إلى دراسات واسعة تعطى هذه المسألة حقها وأن ما سوف نهتم بإبرازه هنا الحكم العامة وراء التشريعات الإسلامىة، والسمة العامة للتشريع الإسلامى، أو بعبارة أخرى فلسفة التشريع الإسلامى، والدعائم التى يقوم عليها . ويستدعى ذلك أن نقوم بدراسة استقرائية تُستخلص من حكم مختلف التشريعات .

الحكمة العامة التي تهيمن على التشريع الإسلامى وهناك بلا شك آيات بينات فى هذا المجال ، يتكامل الإيضاح الذى تُورده مع الإيضاح الذى يتبين من تناول الحكمة من وراء مختلف الأنظمة والتشريعات الإسلامية .

ودون أن ندعى أن هذه الدراسة تُجيب على هذه المسائل الواسعة نستطيع القول بوجود محاور رئيسة تدور حولها التشريعات الإسلامية ، سيقترص همنا فى هذا الفصل على تناول السريع لها بالقدر الذى يكفى لإعطاء صورة واضحة للحكمة من وراء معظم هذه التشريعات ، وستكون خطوة نرجو الله أن يوفقنا لأن نُتبعها بخطوات أخرى فى هذا الطريق .

ويتحليل الحكم العامة للتشريع الإسلامى نجدها ثلاث حكم أساسية هى :

١ - العدالة . ٢ - المصلحة .

٣ - حسن الخلق .

وسنعرض لهذه الحكم بشئ من الإيضاح .

١ - العدالة والتشريعات الإسلامية

دور العدالة فى صناعة القاعدة القانونية ؛

تعتبر العدالة مقصدا عاما لكافة التشريعات التى يضعها الإنسان لحكم العلاقات الاجتماعية ، وحكمة رئيسية تدور حولها مختلف القوانين .

لذا يُقال بأن أى قانون لا بد أن يعتمد على شئ من العدالة ، ونجد أن أجهزة تطبيق القانون تسمى بأجهزة العدالة ، فيقال عن المحاكم أنها دور العدالة ، ويُقال وزير العدل ولا يُقال وزير القانون ، وإذا كانت المحاكم تطبق القانون إلا أن هدفها هو تحقيق العدالة ، ومن هنا فإن القانون ليس فى النهاية إلا وسيلة لتحقيق العدالة ، وإذا حدث أن التطبيق القانونى قد تجافى مع العدالة لسبب أو لآخر ، فيجب أن يقوم

القاضي بالتدخل لتخفيف وطأة الحكم القانوني أو لتكملة النقص فيه أو لطرده في بعض الأحيان، ووضع الحل الذي يتفق مع العدالة (٨).

وهكذا نجد أن فكرة العدالة تمارس دوراً مهماً في نشأة القاعدة القانونية وتطبيقها في مختلف الدول. إنها الفكرة التي كانت - ولا تزال - تحكم العلاقة بين المعتدى والمعتدى عليه، والآباء والأبناء، والحاكم والمحكوم... إلخ... وسبب سيطرة فكرة العدالة على النظام القانوني هي أنها تهدف إلى تحقيق المساواة التامة بين الناس، وإلى إقامة التعادل بين ما يأخذون وما يعطون. إنها الفكرة التي تقضى أن يحترم الشخص كلمته وأن يُنفذَ عهده بحسن نية، وأن يبتعد عن الغش والخداع في التعامل مع الناس، وأن يُعوضَ الغير عما يلحقه من ضرر، ويقال عادة - ولهذه الأسباب - أن العدالة هي الأم التي ولدت القانون.

وإذا كانت العدالة ليست مصدراً أصلياً للتشريع في مختلف الدول. إلا أنها - بلا أدنى شك - مصدر مادي يسمح بأن تتولد عنه أسس مباشرة تدخل فيه، وهو ما يفعله المشرع العاقل عندما يستنبط قواعد قانونية من فكرة العدالة أو من الإحساس بها، فلا ريب أن الإحساس بما هو عادل وما هو غير عادل لدى المشرع أو القاضي أو المتعاقدين يؤثر بجمعه على إنشاء وتطوير القواعد القانونية الداخلية والدولية على السواء.

ويحدد البعض عناصر صناعة القاعدة القانونية في مسائل ثلاث، هي السياسة والقانون والعدالة، ولكل عنصر من هذه العناصر دور تكثر فاعليته أو تقل بحسب ظروف الزمان والمكان الذي توجد فيه، ويتقابل القانون والعدالة في

٨ راجع دراسات واسعة عن العدالة في بحث لنا بعنوان: "العدالة والإنصاف في القانون الدولي"، منشور في مجلة الاقتصاد والإدارة التي تصدر عن جامعة الملك عبد العزيز بالسعودية العدد الثاني محرم ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م، ص ٥٥، وما بعدها.

دائرتين مركزيتين ، الأولى أكثر تحديدا من الثانية . ومع ذلك فإنه يتكون من مجموعتهما كافة القواعد التي تحكم الروابط البشرية . وتلك الدوائر ليست منفصلة بحواجز لا يمكن تعديها ، بل إن الفاصل بينها ليس محكما دائما وكثيرا ما يحدث التداخل بينهما ، وذلك نتيجة الاختراق المتزايد للأفكار المعنوية في دائرة القانون . ويحدث ذلك بصفة خاصة في العصور المضطربة عندما يموج ضمير الأفراد بأحاسيس وأفكار نبيلة تؤثر في سلوكهم وتدفع قانونهم وفقا لذلك لأن يتغير ويساير النهج الأخلاقي العادل .

وهكذا يتفق الفقه القانوني على أن للعدالة دوراً له أهميته في خلق القواعد القانونية وفي تطبيقها بشكل عام ، وإن كان هذا الدور يتأثر بالسياسة السائدة في كل مجتمع ويأتي القانون ليقوم بتوازننا بين اعتبارات العدالة والسياسة واعتبارات الأخلاق واعتبارات المنافع ؛ لذا يفتقر دائما إلى الوصول إلى الحل العادل ، لأن السياسة تجعله يتأثر بالأهواء .

وهكذا فمن الضروري أن يتطابق القانون الوضعي مع قواعد مثالية . قواعد القانون الطبيعي - والتي نسميها هنا قواعد الشريعة وأهمها - بالطبع العدالة ، فكيف توجد العدالة في التشريعات الإسلامية ، وإلى أي مدى تطابق الحلول في القانون من هذه الناحية ؟

### الإعجاز القرآني في مجال العدالة :

يختلف الأمر في الشريعة الإسلامية عنه في التشريعات الوضعية فيما يتصل بوضع العدالة كهدف لا تؤثر فيه السياسة ، ولا المنافع أو الأهواء الشخصية للحكام ؛ لأن الله سبحانه وتعالى هو العادل مع خلقه ، وألزمهم بها في تعاملهم مع بعضهم البعض لذا يتجلى الإعجاز القرآني في الآيات الكريمة التي تحدثت عن

العدالة فجعلتها قيمة مقدسة يجب دائما الوصول إليها أيا كان الضرر الذي يظن تحققه منها .

ويقول أستاذنا الشيخ محمد أبو زهرة في هذا المعنى "إن سمة الإسلام العدالة". وكل تنسيق اجتماعي لا يقوم على العدالة منهار - مهما تكن قوة التنظيم فيه - لأن العدالة هي الدعامة وهي النظام وهي التنسيق السليم لكل بناء (٩).

فالله سبحانه وتعالى سيعامل الناس يوم القيامة بعدالة كاملة، ولن يترك شيئا لا يحاسب عليه، فيجازى المحسن ويعاقب المسيء، بالقسط . يقول سبحانه وتعالى : ﴿ وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئًا وَإِنْ كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا وَكَفَىٰ بِنَا حَاسِبِينَ ﴾ (٤٧) ﴿ الأنبياء، . ويقول سبحانه وتعالى : ﴿ فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ﴾ (٧) ﴿ وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ ﴾ (٨) ﴿ الزلزلة، .

وأوصى سبحانه وتعالى رسله وعباده بأن يقيموا العدالة في الأرض . فيقول : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاَنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ﴾ (٨) ﴿ المائدة، .

ويقول جل جلاله : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴾ (٩٠) ﴿ النحل، .

٩ يطبق القاضى العدالة من تلقاء نفسه في حالة عدم وجود نص يحكم الحالة التى أمامه أو وجود نقص فى القاعدة (مشكلة الثغرات) ، أو عندما تعرض عليه حالة شاذة يودى انطباق القاعدة عليها إلى المساس بالعدالة مشكلة الملاءمة وله فى بعض المذاهب أن يطرح القاعدة القانونية جامدا ويطبق قاعدة العدالة بدلا منها، مع تحفظات واسعة على هذا الحل . راجع للمؤلف المدخل إلى دراسة التشريع السعودى بالاشتراك مع الدكتور عبد الناصر العطار .

كما يقول: ﴿ وَأَوْفُوا الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ لَا تَكْلَفْ نَفْسًا وَلَا وَسْعَهَا  
وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ وَبِعَهْدِ اللَّهِ أَوْفُوا ذَلِكُمْ وَصَاكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ  
تَذَكَّرُونَ ﴾ (١٥٢) ﴿ «الأنعام» .

وهكذا تظهر الآيات السابقة العدل كقيمة أخلاقية سامية يجب اتباعها في  
الحياة وفي المعاملات وفي استنباط الأحكام بشكل عام .

وينبئنا الله جل جلاله إلى ضرورة الحكم بالعدل في الخصومات والأفضية في  
الكثير من الآيات الأخرى، مثال ذلك قوله تعالى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا  
الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ ﴾ (٥٨) ﴿ «النساء» .  
ويقول أيضا: ﴿ وَإِنْ حَكَمْتَ فَاحْكُم بَيْنَهُم بِالْقِسْطِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ  
الْمُقْسِطِينَ ﴾ (٤٧) ﴿ «المائدة» .

وفي مجال العلاقة بين الدولة الإسلامية والدول الأخرى يقول سبحانه  
وتعالى: ﴿ لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ  
دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ﴾ (٨) ﴿ «المتحنة» .

والواقع إن حصر ما ورد في القرآن الكريم بشأن العدالة وضرورة الوصول  
إليها في أى نظام تشريعي، من الأمور الصعبة، إذ لا أكون مبالغا إن قلت إن كافة  
الآيات الكريمة التي رسمت أسلوب الحياة للناس ووضعت مناهج للسعى في الأرض  
ترتبط بالعدالة وتجعلها مقصدا رئيسا لها . لذلك اكتفينا بذكر أمثلة من هذه الآيات  
وردت بالنسبة إلى بعض صور المعاملات .

## العدالة الاجتماعية :

يعتبر تقسيم العدالة إلى عدالة التوزيع - عدالة القسمة (١٠) - وعدالة تعويضية أو تبادلية (١١)، هو أهم التقسيمات المقررة للعدالة وتنجلي الصورة الأولى في توزيع الجاه والمال وكل ما يمكن قسمته بين هؤلاء الذين يعترف بهم الدستور. فيجب أن يقوم نوع من التوزيع النسبي للمزايا الاجتماعية وللأعباء كذلك على كافة المواطنين بحسب قدرتهم وإمكاناتهم ودرجة مساهمتهم في تحمل أعباء المجتمع (١٢).

ونجد القرآن الكريم يعبر عن هذه الصورة من صور العدالة في العديد من الآيات الكريمة. من ذلك قوله تعالى: ﴿ مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَأِذْنَ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا ﴾ (٧) الحشر. وعلى أساس هذه الآية قام عمر بن الخطاب رضي الله عنه بمنع توزيع الأراضي المفتوحة على الفاتحين. وتفصيل ذلك أنه عندما توسعت الدولة الإسلامية وانضمت إليها بعض الأقاليم الجديدة بالفتح، اختلف عمر مع الصحابة في طريقة التصرف في الأرض، وبينما مال الغالبية إلى قسمتها بين الفاتحين وفقا لآية الغنائم، اعتمد هو على الآيات الكريمة التي ذكرناها، ورفض التقسيم ووضع قاعدة مؤداها ترك الأرض لأهلها وفرض خراج عليها حتى يمكن الاستفادة منه في الإنفاق على المرافق العامة للمسلمين كافة. فقد فهم هذا النص على أنه يعني ترجيح مصلحة

١٠ - وهي إعطاء كل ذي حق حقه في قسمة المشاع أو المال العام.

١١ - وهي إعطاء عوض معادل للعوض الآخر المراد مبادلته بعقود المعاوضات.

١٢ - راجع : دبنيس لويد، فكرة القانون، ترجمة سليم الصريص، عالم المعرفة، الكويت، ص ١٦٢.

وصوفى أبو طالب، مبادئ تاريخ القانون، طبعة ١٩٦٩، ص ٢٥٠.

الأمة الإسلامية التي تقتضى عدم استئثار فئة من الناس بتملك الأراضي ؛ لأن ذلك مخالف للعدالة وللنص القرآني ، الذي أكمل الآية التي ذكرها عندما عدّد فئات من يستحقون وذكر في آخرهم : ﴿ وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ ﴾ (١١) . الحشر .

وأخذ عمر بن الخطاب يدافع عن وجهة نظره بقوله : "أرأيتم هذه الثغور لا بد من رجال يلزمونها ، أرأيتم هذه المدن العظام كالشام ومصر والكوفة ، لا بد لها من أن تُشحن بالجيوش وإدراار العطاء عليهم ، فمن أين يعطى هؤلاء إن قسمت الأرضين" !!؟

وهكذا أعمل عمر بن الخطاب قاعدة العدالة التوزيعية أو ما يطلق عليها حديثا "العدالة الاجتماعية" فقد رأى ضرورة حصول جماعة المسلمين على موارد تنفق على المحتاج منهم وعلى رعاية المصالح العامة وإدارة المرافق في الدولة الإسلامية ، ورجح هذه المصلحة على مصلحة قلة من الغزاة والفاتحين وأبنائهم ، فقد كان ريع هذه الأرض كلها سيذهب إليهم (١٢) .

ومن ذلك يمكن القول : إننا أمام نص محكم يحدد ضرورة استفادة كل الناس بالأموال العامة ، لا الذين يوجدون منهم وقت تكونها فحسب ؛ بل الذين يأتون من بعدهم ، هل يمكن تصور نص وضعي يعنيه ذلك الآن ؟ صراحة : لا أظن . ونرى أيضا تطبيقا يدل على عبقرية مبكرة وقدرة على النفاذ إلى حكمة من حكم التشريع الإسلامي في وقت لم تكن فيه مدارس ولا معاهد ولا جامعات ، ولكنها جامعة الرسول ﷺ ومدرسة القرآن .

١٣ راجع : الحراج لأبي يوسف ، فقه الصحابة والتابعين ، محمد يوسف موسى ، القاهرة ١٩٥٤ ، ص ٦٥ ، المصالح المرسله وموقف الفقهاء منها ، محمد مدكور ، مجلة مصر المعاصرة يوليو ١٩٦٨ ، ص ١٦٠ .

وبالنسبة إلى الصورة الأخرى من صور العدالة - أى العدالة التعويضية أو التبادلية - فهي تلعب دورا تصحيحيا فى العلاقات التى تتم بين الأفراد . وتتطلب ألا يأخذ أحد فى العقود والمعاوضات أكثر مما يستحق ، وعليها تم بلورة ضرورة قيام توازن مالى واقتصادى فى العقود والصفقات .

ونرى هذا المقصد واضحا أيضا بشكل معجز فى القرآن الكريم والسنة الشريفة ، فالقرآن الكريم يمنع أى استغلال فى التعامل ويوجب أن تقوم العقود على أسس متوازنة .

ولا شك أن حرص القرآن الكريم على سلامة التعامل والتوازن بين أطرافه ، لا يواتيه أى حرص لأى مشروع آخر فى أى قانون . ولن ننظر طويلا فى التشريعات الإسلامية فى هذا الشأن وإنما سأكتفى بما ورد بشأن الربا فى القرآن . يقول سبحانه وتعالى : ﴿ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾ (٢٧٥) «البقرة» .

ويشدد الله سبحانه وتعالى النكير على من يأكلون الربا فيقول : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾ (٢٧٨) فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ ﴾ (٢٧٩) «البقرة» .

ويصل القرآن الكريم بالناس إلى قمة المسئولية فى هذا المجال ، فلا يجعل المال ينتج مالا فى حالة التأخر فى السداد لعذر فيقول : ﴿ وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ

إلى ميسرة وأن تصدقوا خيراً لكم إن كنتم تعلمون (٢٨٠) واتقوا يوماً ترجعون فيه إلى الله ثم توفى كل نفس ما كسبت وهم لا يظلمون (٢٨١) البقرة .

## ٢ - المصلحة والتشريعات الإسلامية :

إن وجود مصلحة واضحة في كل تشريع، أمر ضروري لإمكان الاقتناع به والإقبال على تنفيذه؛ لذا كانت فكرة المصلحة، أو كما يتحدث رجال القانون، الصالح العام، هدفاً رئيسياً لكل تشريع.

وفي الشريعة الإسلامية تقوم المصلحة بدور مهم في المجال التشريعي، ربما لا تقوم به في أي نظام آخر. فهي ليست هدفاً عاماً للشريعة، ومقصداً كلياً من مقاصدها فحسب؛ بل هي حكمة واضحة وجلية من سننها وتقريرها؛ لذا يوجد الحكم الشرعي حيث توجد المصلحة، وينتهي الحكم حيث لا توجد المصلحة.

كذلك فإن استخلاص الأصوليين لفكرة بناء الأحكام على المصالح جعلهم يضعون "المصالح المرسله" أساساً آخر لتشريع الأحكام في الإسلام، مما أعطى لأولى الأمر في النظام الإسلامي سلطة واسعة في تفسير أحكام جديدة لم يتعرض لها الفقهاء من قبل إذا ما استبان فيها مصلحة المسلمين.

ويقول الأصوليون إن هذه المصلحة تتحقق، إما بجلب النفع للإنسان، أو بدفع الضرر عنه فكان من رحمة الله بالناس في التشريع أنه قصد حفظ التوازن بين مصالح الفرد ومصالح الجماعة؛ لذا فإن ما جعله الشرع مباحاً مأذوناً أو واجباً مفروضاً على الإنسان، فهو إما نافع له نفعاً محضاً أو نفعه أكثر من ضرره أو أنه محقق له المنفعة لأكثر مجموعة من الناس. وما جعله الشرع حراماً أو مكروهاً فهو لأنه محض ضرر أو لأن ضرره أكثر من نفعه. وهكذا شرع الله كل ما يحقق النفع للإنسان ويدفع الضرر عنه لكي يتحقق له ما خلق من أجله من الخلافة في الأرض وإخلاص العبادة له سبحانه وتعالى.

وهكذا يمكن أن نقول : إن كافة الأحكام الشرعية ترتبط بالمصلحة . أي تستهدف خير الناس ونفعهم أو منع الضرر عنهم . وهذه الحقيقة محل إجماع الأصوليين والفقهاء على اختلاف مدارسهم .

يقول الشيخ عبد الوهاب خلاف في هذا المعنى : "إنه من المتفق عليه بين جمهور علماء المسلمين أن الله سبحانه وتعالى ما شرع حكما إلا لمصلحة عباده . وأن هذه المصلحة إما جلب نفع لهم أو دفع ضرر عنهم . وهذا الباعث على تشريع الحكم ، فإباحة الفطر للمريض في رمضان حكمته دفع المشقة عن المريض . واستحقاق الشريك أو الجار الشفعة حكمته دفع الضرر عنه ، وإيجاب القصاص من القاتل حكمته حفظ حياة الناس" (١٤) .

وقد توسع الأصوليون في هذا المنهج توسعا كبيرا ، وانتهوا إلى نتائج بالغة الأهمية تأسيسا على قيام الأحكام الشرعية جميعها على حكم ، إن لم تكن واضحة دائما فمن الضروري الوصول إليها أو على الأقل الوصول إلى علة الحكم والتي هي جنس من الحكمة التي وضعوها للوصول إلى "الأمر الظاهر المنضبط الذي بنى عليه الحكم" فالحكمة من تشريع بعض الأحكام قد تكون خفية غير ظاهرة فلا يمكن التحقق من وجودها ، ولا من عدم وجودها ، ولا يمكن بناء الحكم عليها ولا ربط وجوده بوجودها ، وعدمه بعدمها ، ولكن ذلك أمر يمكن بالنسبة للعلة ، ومن ثم فالحكم الشرعي يوجد حيث توجد علته ولو تخلفت حكمته .

كذلك استعان الأصوليون بعلة الحكم الشرعي لبيس الحكم الشرعي على الحالات المتحددة في العلة عن طريق القياس الذي هو "إلحاق واقعة لا نص على

١٤ راجع : عبد الوهاب خلاف ، علم أصول الفقه ، الطبعة الثانية ، القاهرة ١٩٤٢ ، ص ٦٨ وما بعدها .

وراجع كذلك :

محمد الصالح العلي ، رسالة في الشياصة الشرعية .

محمد البنا : السياسة الشرعية ، القاهرة ٢٠٠٧ م .

حكمها بواقعة ورد نص بحكمها في الحكم الذي ورد به النص ، لتساوى الراقعتين في علة هذا الحكم .

ثم أخذ الأصوليون بفكرة المصلحة المرسله - كما وضعنا - واعتبروها من مصادر الشريعة . والمصالح المرسله هي مصالح سكت عنها الشارع ، فلم يشهد لها بالاعتبار ، أو الإلغاء بنص معين فلا دليل يدل على الإذن بتحصيلها وبناء الأحكام عليها ؛ بل تركها لأولى الأمر من المجتهدين يأخذون بها إذا اقتضى حالها الأخذ بها ويتركونها إذا ترتب عليها مغبة أو أدت إلى ضرر ؛ لأن شأنهم الإمعان في تحديد وتجليه النصوص وسبر مدلولاتها لاستخراج علة الحكم أو ضبط هذه المدلولات أو الترجيح بين احتمالاتها أو الكشف عن عمومه أو مخصصاته أو الاجتهاد فيما لم يرد فيه نص " (١٥) .

والواقع إن الفقهاء قد اتفقوا على أن المصالح المرسله تعتبر أحد الأدلة التي يمكن استخدامها لوضع أحكام جديدة بشرط ألا تخرج على النصوص أو الأحكام المجمع عليها من جماعة المسلمين فلا بد أن يقوم المجتهد بتحليل نصوص القرآن الكريم والسنة الشريفة واستخراج العلل والمقاصد والغايات التي تقوم عليها ، فإذا وجد حالة لم يرد فيها حكم ، ولكنه لاحظ فيها ما راعاه الشارع الإسلامي في وصف مناسب تتحقق فيها مقاصده ، اعتبر الحالة ووضع لها حكما يجيز العمل بها ، وإذا رآها تتيح ضررا ولا تحقق نفعاً ألعاهها . فالمصلحة إذن تسير في جوهر الدين مما ورد في نصوصه وأحكامه ، وماتم عليه الإجماع مما جاء ملائماً للمصالح المعبرة ..

لذا لا يُبنى الحكم على مصلحة جاءت مخالفة للأدلة . ولا تصلح الموازين العقلية والتجريبية وحدها لفهم مصالح العباد ؛ بل لا بد من عرض النتائج على نصوص الشريعة وحكمها فإن كان بينهما اتفاق أخذ بها ، وإذا كان بينهما

١٥ - راجع : عبد الوهاب خلاف ، علم أصول الفقه ، طبعة ١٩٢٤ ، ص ٨٨ ، الدكتور زكريا البري الأدلة الشرعية ، دار النهضة العربية .

تعارض، بأن كان ما رآه الناس مصلحة مخالفا لما جاءت به النصوص الشرعية أهمل وترك (١٦).

### أنواع المصالح :

وتبدو العبقورية الفقهية الشاملة لدى علماء المسلمين في وقت مبكر، عندما توصلوا إلى مقصود الشارع من وضع مختلف الأحكام والأنظمة التي عليها الناس في الأرض، هذا حجة الإسلام الإمام الغزالي يوضحها لنا بجلاء في كتابه "المستصفى" فيقول:

"إن مقصود الشارع من الخلق خمسة، وهو أن يحفظ عليهم دينهم ونفسهم وعقلهم ونسلهم ومالهم، فكل ما يتضمن حفظ هذه الأصول الخمسة فهو مصلحة. وكل ما يفوت هذه الأصول فهو مفسدة ودفعها مصلحة".

فأي تتبع واضح لمختلف الأحكام القانونية يجعلنا نقرر أنها تدور حول حفظ الشخص والمال والجماعة، ثم الدين في التشريعات ذات الطابع الأخلاقي، ولا يخلو تشريع لأية دولة من الدول غير العلمانية من حماية الدين بأحكام عديدة في التشريعات.

فكافة التشريعات تحمي الفرد وتقرر له العديد من صور الحماية لجسمه وعقله وحرية كما تحمي المال بصور شتى من صور الحماية وتعاقب من يعتدى عليه. كما تحمي حق الإنسان في تكوين أسرة وتحمي استمرار الجنس البشري واحترام تناسله.

---

١٦ - هناك خلاف فقهي حول هذه المسألة، فمن الفقهاء من يرفض الأخذ بالمصلحة مطلقا المذهب الظاهري فقد اعتبروا أن المصالح هي ما ورد بظاهر النصوص فحسب وإلا كان الوضع بمثابة تشريع بالهوى، وذهب فريق آخر إلى التمسك بالمصالح حتى ولو لم يكن لها شاهد بالاعتبار من نصوص القرآن والسنة، والرأي الذي أخذناه هو الرأي الوسط والذي يتمشى مع حيوية التشريع الإسلامي وبنائه على السياسة العامة والحكم والأهداف التي يقصدها الشارع منه.

راجع في تفاصيل هذا الخلاف: د. جلال الدين عبد الرحمن المصالح المرسله ومكانها في التشريع مطبعة السعادة عام ١٩٨٣، ص ٥٨ وما بعدها.

وهكذا علي تفصيلات يتبينها كل من يطالع أحكام القانون المدني وأحكام قانون العقوبات في أى تشريع من التشريعات .

### ٣ - حسن الخلق والتشريعات الإسلامية :

إن الأخلاق تشترك مع القانون فى ضبط سلوك الأفراد والوصول بالجماعة إلى أفضل وضع أخلاقى ، تستهدف الوصول إليه ، وحكمة أساسية لمعظم ما جاءت به من أحكام .

والواقع إن الإعجاز القرآنى فى هذه الزاوية تشهد به آيات عديدة فيه . ويبدو فيه الربط بين حسن السلوك والمعاملة الحسنة للناس ، والوصول إلى مرضاته ودخول جنته واضحا ، كما نجد فيه أيضا بناء الأحكام التى وضعت للتطبيق على الناس عن طريق ولى الأمر أكثر وضوحا إلى حد جعل فقيهاً دولياً بارزاً مثل "جيسوب" يقرر أن القانون الدولى الحديث يحتاج إلى التلقيح بالمبادئ الأخلاقية التى وردت بالشرعية الإسلامية وذلك لتهديب قواعده ، وتخفيف الشدة التى تبدو فى كثير من أحكامه (١٧) .

ولعل من الأحاديث البليغة التى تلخص حكمة الشرائع الإسلامية قوله صلى الله عليه وسلم "إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق" وفى التحديد لهذا المقصد الهام للشرعية نجد آيات واضحة الدلالة على هذا المعنى ، إذ يقول تعالى : ﴿ إِنَّ هَذَا

١٧ - راجع فى التفاصيل للمؤلف قواعد العلاقات الدولية فى القانون الدولى والشرعية الإسلامية ، مكتبة السلام العالمية بالقاهرة ، طبعه ١٩٨٦ ، ص ٢٣ .

وراجع :

- الدليل الإرشادى إلى مقاصد الشرعية الإسلامية للدكتور محمد كمال إمام (مرجع سابق) .
- الدرعية إلى مكارم الشريعة للراغب الأصفهانى ، تحقيق : د. أبو اليزيد العجمى ، نشر دار الوفاء ، المصورة ١٩٨٧ م .
- شجرة المعارف والأصول وصالح الأقوال للفريد بن عبد السلام .

القرآن يهدي للتي هي أقوم ويشر المؤمنين الذين يعملون الصالحات أن لهم  
أجرا كبيرا (٩) ﴿ الإسراء .

كذلك يصف الله سبحانه وتعالى المؤمنين بأنهم ﴿ بعضهم أولياء بعض  
يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ويقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة  
ويطيعون الله ورسوله أولئك سيرحمهم الله إن الله عزيز حكيم (١٠) ﴿ النوبة .

وأول ما يطلبه علم الأخلاق هو السلوك الحسن والسير القويم ويأتي هذا  
المطلب من القرآن العظيم بشكل معجز بجمعه خصائص هذا السلوك القويم في  
آيات متصلات من سورة الفرقان تقول: ﴿ وعباد الرحمن الذين يمشون على  
الأرض هونا وإذا خاطبهم الجاهلون قالوا سلاما (٦٣) والذين يبيتون لربهم  
سجدا وقياما (٦٤) والذين يقولون ربنا اصرف عنا عذاب جهنم إن عذابها كان  
غراما (٦٥) إنها ساءت مستقرا ومقاما (٦٦) والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم  
يقترؤا وكان بين ذلك قواما (٦٧) والذين لا يدعون مع الله إلها آخر ولا يقتلون  
النفس التي حرم الله إلا بالحق ولا يزنون ومن يفعل ذلك يلق أثاما (٦٨)  
يضاعف له العذاب يوم القيامة ويخلد فيه مهانا (٦٩) إلا من تاب وآمن وعمل  
عملا صالحا فأولئك يبدل الله سيئاتهم حسنات وكان الله غفورا رحيما (٧٠)  
ومن تاب وعمل صالحا فإنه يتوب إلى الله متابا (٧١) والذين لا يشهدون الزور  
وإذا مروا باللغو مروا كراما (٧٢) ﴿ الفرقان .

ونجد ارتباطا واضحا بين حسن الخلق وبعض الأنظمة الشرعية بحيث يكون  
الامتثال لها متمشيا مع حسن الخلق والعكس صحيح في العديد من الأمور، نذكر  
منها

الوفاء بالعهد: فهذا مبدأ أخلاقي حسن من ناحية، ومن ناحية أخرى أساس للتعهدات في الشريعة الإسلامية يأمر القرآن باحترامه ويتوعد المخالفين له بأوهم العواقب: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ (٦)﴾ «المائدة».. ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِآمَانَاتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَاعُونَ (٨)﴾ «المؤمنون»..

كذلك فإن الإحسان إلى الفقراء وتقديم الصدقات، لهم عادة حسنة وفضيلة سامية، وهي في بعض صورها في الشريعة قاعدة قانونية يجب على ولي الأمر أن يقوم بأخذها من الأغنياء ويقوم بتوزيعها على الفقراء: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا (١٠٣)﴾ «التوبة»..

كذلك الحفاظ على الشرف كقيمة أخلاقية كبرى، وقد أدخلته الشريعة الإسلامية في مجال الواجبات الجماعية، وجعلت النيل من الأعراض موجبا للجزاء والمساءلة في الدنيا والآخرة.

فالزانية والزاني تُفرض عليهما عقوبة قاسية هي الجلد والرجم: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَيْشَهِدَ عَذَابُهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ (٢)﴾ «النور»..

كذلك هناك حد على من يرمى المحصنات ولا يكون معه أربعة شهداء يقول تعالى: ﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ (٤)﴾ «النور»..

إن قيام الشريعة على حسن الخلق جعلها تتوسع في مجال تقرير العقوبات القاسية على من يقترف أية جريمة ضد العرض على نحو لا يعرفه أي تشريع آخر؛

لذا تتعرض المجتمعات الغربية لانهايار كبير قطع أواصر الأسرة، وأربك الحكومات، وحيّر العلماء.

كذلك من قبيل الأخلاق الفاضلة أن يتعاون الناس وأن يتحابوا. وتفرض الشريعة في كثير من الحالات هذا التعاون والتكافل، ليس في مجال تشريعات الزكاة فحسب؛ بل في كثير من الحالات الأخرى على ما نرى في نظام النفقة المقررة بسبب القرابة وفي إقامة الشريعة رابطة الزواج على المودة والرحمة: ﴿ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة إن في ذلك لآيات لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ (٢١)﴾ «الروم». كذلك يحث الله سبحانه وتعالى المؤمنين على الترابط والتماسك فيقول:

﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا وَكُنْتُمْ عَلَى شَفَا حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُمْ مِنْهَا كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ (١٠٣)﴾ «آل عمران».

ولكى يستقيم هذا الترابط وتمتد أواصره، يجب أن تكون دعامته وجرد أمة ﴿وَلَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ (١٠٤)﴾ «آل عمران».

وهكذا نجد أن حسن الخلق دعامة من الدعامات الرئيسة والمحورية التي تتطلبها الشريعة الإسلامية وتبنى عليها أحكامها.

ويرتبط حسن الخلق ورعاية المصالح وإقامة العدل بين الناس ارتباطا وثيقا ببعضه البعض يجعل أحكام الإسلام والتشريعات الرئيسة فيه محققة لخير الإنسان. جالبة لسعادته في الدنيا والآخرة.

وننتهي من ذلك إلى أهمية معرفة مقاصد الشريعة من الأحكام والأسباب  
والعلل والحكم التي تقوم عليها ليقوم المجدد والمجتهد بعمد الأحكام الشرعية إلى  
الحالات التي تماثل الوقائع التي شرعت من أجله، وليتجدد بذلك الفقه الإسلامي  
باتساع محتواه، وتجدد أخلاقه.

## المبحث الثالث

### تجديد وتطوير دراسات الفقه الإسلامى

#### تمهيد :

يتم تدريس الفقه الإسلامى فى معظم الجامعات الإسلامىة فى كليات الشريعة ، وكليات الحقوق . ومن الظواهر الملفتة للنظر أن الدراسات فى كليات الشريعة اتجهت إلى التطوير بإدخال الدراسات القانونىة المكثفة فىها ، ولم يحدث العكس ، أى لم تطور للأسف دراسات الفقه الإسلامى فى كليات الحقوق ؛ بل ظلت على حالها تدرس على المنهج العربى ولا تفتح أبوابها لدراسات الشريعة والفقه الإسلامى إلا لماما . ولا شك أن هذا من نتاج العديد من العوامل ، كما إنه قد ترتب عليه العديد من الآثار . وإذا كنا نتجه الآن إلى تحديد هويتنا ومواجهة التحديات التى تواجهها فيجب أن نضع هذه القضية فى مقدمات المسائل التى يجب الاهتمام بها : تحدى تدريس شريعتنا الغراء ، بحيث تساعد الدراسات التى تنتجها عقولنا على تجاوز ما نحن فيه .

#### أولاً - وصف الواقع الذى تدرس به الشريعة :

فى برامج المدارس من الابتدائى حتى الثانوى لا نكاد نجد تدريسا للشريعة أز الفقه إلا فيما يتصل بأحكام العبادات وبدرجات تختلف من دولة إلى أخرى . ونستطيع أن نقرر ، والأسف يملأ قلوبنا ، أن كم ما يدرس يتعرض للنقصان يوما من بعد يوم . كما أن الدراسة فى هذه المراحل المهمة من مراحل عمر الطفل تخلو من الممارسة الفعلية للعبادات ، وللأخلاق الإسلامىة المرتبطة بها والنتيجة عنها . وكذلك

فإن تطوير مناهج الدراسات الأخرى والذي يشهد مراجعات دورية - يكون دائماً على حساب الدراسات الشرعية. ويجب أن نعتزف أن الموضوعات التي تدرس، وأسلوب تدريسها في مناهج الكثير من الدول الإسلامية ليس على المستوى الذي يُرغَب في الدراسات الشرعية أو حتى يُساعد على حب التوسع أو التخصص فيها والذي يظهر في مرحلة مبكرة من عمر الأشخاص.

وهناك زاوية يجب ألا نفلت عن الرؤية وهي أن الهيمنة الغربية على معظم دولنا الإسلامية تترك بصماتها بوضوح على مناهج المواد الدينية<sup>(١)</sup>.

وتوجد أسباب وهمية لعدم احتساب درجات التربية الدينية ضمن مجموع الطالب والذي يدفعه عملاً إلى الإهمال التام لها، وهكذا لا يمكن أن تتساوى النتيجة مع السبب، أقصد أن السبب هو خوف تمييز من يدرس المادة الدينية المسيحية بالدرجات مثلاً عن الذي يدرس التربية الإسلامية، ولا بأس من زيادة بعض الدرجات أو الاتفاق على معايير موحدة بين من يدرسون التربية الدينية بدلاً من هذه النتيجة العملية السيئة.

وتوجد ظاهرة مقلقة هي انتشار مدارس اللغات الأجنبية وتعلق النخبة المتميزة في المجتمعات الإسلامية بها. وتدرس كل المواد - عدا اللغة العربية والدين أحياناً هذه المدارس بلغة أجنبية. وواضح أن الاهتمام بدراسة التربية الدينية في هذه المدارس يكاد يكون منعدماً، وواضح كذلك التغريب الذي تمارسه هذه المدارس على عقول أبناء النخبة.

---

١ - أرسل لنا أحد العلماء المسلمين الذين يعيشون في قطر معلومة مرفقة بكتب هي أن نماذج الصور التي كانت تدرس للطلاب في كتب التربية الدينية قد اختلفت في السنوات الأخيرة عما كانت عليه من قبل فقد كانت الفتيات تقدم صورها وهي محجبة، والآن لا أثر للعجاب في هذه الصور. ويعرف المعركة الشرسة التي قادها أحد وزراء التعليم المصري ضد الحجاب. كما أن المواد العلمية التي تتصل بنظرة الإسلام إلى اليهود على وجه الخصوص قد تناولتها يد التعديل.

وبالمقارنة فإن مدارس الأزهر الشريف أصبحت في مصر ، أو المدارس العلمية في السعودية واليمن لطبقة فقيرة وشبه معزولة ويتم تدريس ما يعرف بالمواد الثقافية إلى جانب المواد الدينية ويتزايد كم هذه المواد يوماً بعد يوم على حساب المواد الدينية ، كما إن الإحساس بالازدواجية في الدراسة أصبح طاعياً على هذه الفئات ؛ فالسنة الدراسية لا تستوعب منهجاً دينياً متكاملًا مع منهج تعليمي متكامل للمواد الأخرى التي تُدرّس في المدارس الرسمية .

وهكذا لا تتيح الدراسات الدينية التي تقدم في المدارس الرسمية للطلاب معرفة أساسيات الشريعة والفقهاء الإسلاميين . كما إن مناهج معاهد الأزهر محشوة بمواد كثيرة ولا يمكن للطلاب العادي أن يستوعب هذه المناهج الكبيرة ؛ لذا فإن استفادة طالب الأزهر من دراسات الشريعة في مرحلة التعليم الأساسي محدودة .

### تدريس الشريعة في الجامعات :

إذا انتقلنا إلى الجامعات فإننا نجد أن دراسات الشريعة والفقهاء الإسلاميين تنحصر في كليات الشريعة وكليات الحقوق . تدرس في كليات الشريعة بطريقة تقليدية تعتمد على المذهب الواحد في دولة كمصر ، وتهتم بدراسة الفقه المقارن في بعض الموضوعات .

ومنذ عام ١٩٦٦ في مصر أدخل فيها كل الدراسات القانونية وفقاً لمناهج كليات الحقوق ، أي تدريس مواد الشريعة إلى جانب مواد القانون ، وفعلت المثل العديد من الدول الإسلامية ، وترتب على ذلك نتائج عديدة ، وللأسف لم تفعل كليات الحقوق المثل في تدريس مواد الشريعة الإسلامية .

ولا تدرس كليات أخرى حتى تلك التي تدرس المواد الإنسانية والاجتماعية . دراسات شرعية ، ولا تقترب من مواد العقيدة أو الدين إلا نادراً .

وبجانب ذلك أستطيع أن أقرر أن برامج الدراسة الجامعية في جامعات الدول الإسلامية، كلها مبنية على التصورات الغربية، وتتأثر بمن وضعوا المناهج في بداية هذا القرن وهم عادة ممن درسوا في الغرب. ولم يستطعوا بسهولة أن يتعمقوا في الدراسات الإسلامية ليضعوها في داخل المنهاج أو ليضعوا لها موادا مستقلة. وأصبح ما تم تقريره، وضعا قائما من الصعب المساس به. عبثا تقنع أستاذ اجتماع درس على المنهج الغربي أن يضع (ابن رشد) أمام (إميل دركايم)، أو (ابن خلدون) بجوار "أوجست كنت" في دراسات علم الاجتماع أو الفلسفة، وإذا كان الاستعمار قد رحل، فقد ترك هيمنة شاملة على حياتنا ومناهج تدريسنا وأسلوب تفكيرنا فضلا عن الهيمنة الإعلامية التي نرى أثرها فينا بوضوح الآن.

ونعود إلى دراسات كلية الشريعة. نجد أن أساس الدراسة فيها مادتي الفقه وأصول الفقه. وبرغم محاولات الإصلاح والتطوير في مضمون المواد ووسائل التدريس إلا أن الثابت حول هذه المواد أنها تدرس وفقا للأسس والأساليب التي وضعها الأقدمون. ومن الآن أقرر أن الأقدمين اجتهدوا وتقدموا في نطاق عصرهم. لكن الحياة تتطور وهناك ثورة في التعليم وبرامجه وتخصصاته، كما إن الحياة تطرح كل يوم مشكلات جديدة، والفقه ليس علما جامدا؛ بل هو علم يرتبط بالفروع ويستهدف وضع الأحكام التي تحكم أفعال العباد عن طريق الاجتهاد ووفقا لقواعد الأصول، لكن ما نراه في معظم ما يكتب ويُدرّس في الفقه هو ما كتبه الأقدمون "بدون تصرف" كما يُقال إلا فيما ندر. وفي دراسات الفقه المقارن يختار أعضاء هيئة التدريس أية موضوعات للدراسة مقارنة بين مذهب ومذهب دون خطة مسبقة. أما دراسات الأصول فهي دراسات صعبة ومعقدة ولا تهتم بدراسات الاجتهاد ولا تعمق الآن الدراسات الخاصة بعلل التشريع والحكم التي يقوم عليها.

وتقوم الدراسة على أسلوب التلقين، ولا تترك للدارس فرصة لكي يعبر عن

نفسه بأى شكل، ويبدو أن هذا النمط من الدراسة لم يخرج مثقفين ومجتهدين بالمعنى الدقيق طوال مسيرة الدراسة بالجامعات الإسلامية في العلوم الشرعية بشكل عام.

إننا ننظر حولنا ونحن في نهاية قرن لنفتش عن العلماء الذين تفوقوا في دراسات الشريعة في مختلف أنحاء العالم الإسلامي، فلا نكاد نعد عشرة علماء مجددين أو مجتهدين.

ورغم دخول الدراسات القانونية بشكل عام في مناهج كليات الشريعة، إلا أنه قلما نجد مقارنات تجرى بين الدراسات القانونية والدراسات الشرعية، كل يدرس في واد، وبالتالي بعدت القواعد والمبادئ التي تعالج المشكلات الحديثة عن دائرة الدراسات الشرعية، ولم تحقق الهدف من إدخالها في دراسات كليات الشريعة وهو بسط قواعد الاجتهاد على القضايا التي أبرزتها القوانين، وهي التي شهدت تطورات عديدة بحكم أن القانون بطبيعته ليس علما جامدا وإنما هو إطار للحياة الاجتماعية يسير معها ويستوعبها ليضع القواعد المناسبة لحكمها.

ورغم النهضة الكبيرة في دراسات التخصص "الماجستير" والعالمية الدكتوراه<sup>٢</sup> إلا أنها لا تزال دراسات غير مبتكرة ولا تعالج مشكلات الحياة المعاصرة بشكل جدى.

وإذا انتقلنا إلى كليات الحقوق، فنجد المشكلة أكبر، ففي كل سنة دراسية نجد مادة واحدة تُدرّس<sup>(٢)</sup>، إلى جانب ما يقرب من عشر مواد قانونية. وتكاد الدراسات الشرعية في كليات الحقوق أن تكون جامدة ولم نجد تعييرا يذكر فد

٢ يدرس في السنة الأولى مدخل لدراسة الشريعة، وفي السنة الثانية يدرس الأحوال الشخصية والزواج والطلاق، وفي السنة الثالثة يدرس الميراث والوصية والوقف، وفي السنة الرابعة يدرس أصول الفقه.

أدخل عليها أو على موضوعاتها أو على أسلوب تدريسها منذ وضعت في الربع الأول من هذا القرن (٢).

وعند تدريس المواد القانونية نجد الاهتمام بالتفاصيل وكثرة الحشو بالجزئيات ، وقليل ما نجد فقيها يعطى في الدراسات التي يقدمها للطلاب مقارنات مع الشريعة ، وتتأثر المواد التي تدرس النظريات الغربية بالتنازل الفرنسي على وجه الخصوص لدراسات القانون .

ومع ذلك لا يمكن أن نقلل أبداً من أهمية بعض الدراسات التي خرجت من بعض كليات الحقوق - وبالذات كلية حقوق القاهرة التي تضمنت دراسات مقارنة مع الشريعة ؛ بل لابد أن نُشيد بمواقف بعض الأساتذة الذين لا يقبلون رسالة دكتوراه قانونية لا تتضمن بالمقارنة بالشريعة مثل أستاذنا - المغفور له بإذن الله حامد سلطان ، ولكن لابد أن نعترف بالحقيقة المرة ، وهي أن ما يخرج من دراسات في الشريعة الإسلامية بكليات الحقوق لا يزال متواضعا خاصة أنه ليس مطلوباً بحسب القانون أو اللوائح ، تطوير الدراسات الشرعية في كليات الحقوق ، وربما يكون ذلك من مهام كليات الشريعة والقانون .

### أسباب الوضع القائم :

إن الأسباب التي أوصلتنا إلى الوضع القائم في دراسات مواد الشريعة الإسلامية سواء على مستوى التعليم العالي أم التعليم الجامعي واضحة ، ويمكن أن نوردتها على النحو التالي :

---

٣ مما يؤسف له أن الأمثلة التي تُقدم للطلاب في موضوعات كثيرة هي نفسها التي عاينتها لكتب التعديبة مثل العبد الأبق ، أو حرمة بيع آلات الموسيقى مزامير الشيطان مما يعني أن العلماء محدثين نه يهضموا الفواعد جيداً لكي يمكنهم التعبير عنها بأمثلة حديثة مما يقع في العناء لأن

فالعالم الإسلامي يمر بمرحلة تخلّف حضارى واسعة .

وهذا التخلّف يتصل بكل أشكال الحياة التى نحياها ، فهناك أمية تنتشر فينا بنسبة كبيرة ، وهناك بعد عن استخدام العقل لأسباب كثيرة ، وهناك إحساس بالدونية والهزيمة الفكرية يسوقنا .

ويؤدى هذا التخلّف كما هو معروف إلى التقليد ، والتقليد هنا يكون للمنتصرين علينا ، والمنتصر علينا وعلى العالم الآن هو الغرب بقيادة الولايات المتحدة .

فمن الحقائق العلمية المعروفة أن المهزوم يميل إلى تقليد المنتصر ، وإذا كان فينا بعض القادة الذين يقاومون الهزيمة ، فإن قدراتهم محدودة وأصواتهم خافتة والمقاومة ضدهم كبيرة .

إن الهيمنة الغربية علينا قوية وأسلحتها عصرية جارفة ، وفى مقدمتها الإعلام بما يملكه من إمكانيات قادرة على تغريب أمتنا والإساءة إلى عقيدتنا ، إن العولمة التى تصوغها الدول الكبرى تضغط علينا لضرورة التسليم بالنظام الاقتصادى الذى تضعه . فالعولمة فى النواحي الاقتصادية تعنى أن تخضع بلدان العالم المختلفة لنظام عالمى يسير بقوانين طبيعية حتمية ، ومن هنا فإن السياسات القديمة فى النواحي الاقتصادية ستنتهى أو تقل إلى حد كبير . وفى النواحي الثقافية تواجه أمتنا الإسلامية تحديا أكبر يحاول زلزلة ثوابت العقيدة والشريعة لأمتنا ؛ بل وإذابتها فى ثقافة عالمية .

ولا شك أن ذلك يؤثّر بشدة على قوانيننا ، فنحن أطراف فى علاقات تجارية دولية أردنا أو لم نرد ، وهناك قواعد قانونية يفرضها الغرب علينا ، ومنها صياغات

العقود، ويفرض أن تكون خاضعة لنمط غربى موحد علينا أن نُسلم به، وهو لا يتفق دائما مع قوانين الإسلام، فهذه العقود النموذجية تنص فى العادة على استحقاق "الفوائد" وأحيانا بنسب عالية. كذلك فإن الكثير من النصوص خاصة فى مجال التأمين -- تقوم على الغرر، وتخالف الشريعة ولا تملك لها مقاومة فى واقع الأمر.

## ٢ - الفرقة :

لعلنى لا أبالغ إذا قلت : إن من أهم أسباب تحية الشريعة الإسلامية عن حكم حياتنا، الفرقة القائمة بين الدول الإسلامية، وضعف البناء السياسى والوحدوى بيننا. إذ لا نجد سلطة واحدة أعلى فوق الدول الإسلامية، واستطاعت الدول الغربية أن تشتت تجمعنا وتقضى على الرمز الضعيف لوحدة أمتنا فى الربع الأول من هذا القرن، لتستبعد قضية الوحدة، وتخرجها من دوائر اهتمام دولنا، وحكوماتنا؛ بل وشعوبنا كذلك.

وتوجد الأمة الإسلامية فى أكثر من خمسين دولة، وهم أعضاء فى منظمة المؤتمر الإسلامى، والمنظمة تعيش بين الدول الإسلامية فى إطار التنظيم التنسيقى، ومن الواضح ضعف إرادة التوحيد فيها. ويتبين ذلك بوضوح إذا نظرنا إلى أهم القرارات التى تتصل بالوحدة أو بحل المنازعات بين هذه الدول، فهى لا تأخذ الطريق إلى التنفيذ أبدا، يصدق ذلك على قرار إنشاء السوق الإسلامية المشتركة الذى صدر عام ١٩٨٩م ولم يُنفذ، وقرار إنشاء محكمة العدل الإسلامية والذى اتُخذ فى دورة الكويت عام ١٩٧٨م.

وفى إطار توحيد التشريعات التى تحكم الدول الإسلامية فإن هناك إجماعا على أن ذلك لا يمكن أن يتم إلا على أساس الشريعة الإسلامية؛ لأنها الأساس

الوحيد الذى يجمع مختلف الدول الإسلامية. وقد خطت جامعة الدول العربية. ومنظمة المؤتمر الإسلامى ومجلس التعاون الخليجى خطوات لها أهميتها. ولكن هيمنة سياسة الفرقة وانعدام الإرادة على التوحيد سيطرت فى النهاية ولم تخرج هذه التشريعات إلى النور حتى الآن. والواقع أن الإسلام يدعو إلى الوحدة بين الأمة الإسلامية ويدعونا إلى نبذ الاختلافات والفرقة، كما يدعوننا إلى أن نحتكم إلى الله فى كل أعمالنا وتصرفاتنا، يقول سبحانه وتعالى: ﴿ وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا وَكُنْتُمْ عَلَىٰ شَفَا حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُمْ مِنْهَا (١٠٣) ﴾ . آل عمران .

والواقع أنه إذا ما اتحدت إرادة الحكام المسلمين على تطبيق الشريعة الإسلامية، ونشطت الدراسات المساعدة على التطبيق فى هذه الدول، وإذا تحقق ذلك فإن القانون الإسلامى سيتحول إلى قوة كبيرة تحكم خمس سكان العالم، وسيفرض على من يتعاون مع المسلمين احترام قواعد العدالة والمساواة فى العقود ومختلف المعاملات، واستبعاد الظلم والإجحاف منها.

### ٣ - الجمود واغلاق باب الاجتهاد :

وهذه هى قضية من أهم القضايا وسبب رئيس لتخلف الدراسات الفقهية ؛ بل ولتخلف المجتمعات الإسلامية بصفة عامة .

ومعنى الجمود هو عدم الاجتهاد فى الدين ، يعنى فى أى فرع من فروع المسائل الفقهية والحوادث العملية المتجددة لإيجاد حلول شرعية مناسبة لها ، على وجه التحديد ، وهذا صحيح لا يحتاج إلى دليل ، وإنما الشئ الذى ينبغى أن يلحق بتعطيل الاجتهاد ولا ينفك عنه ، بل ينبغى أن يقدم عليه ، ويعتبر بالنسبة له بمنزلة السب من المسب ، هو نضوب الفكر وجمود العقل كذلك فى سائر مناحى العلوم

والمعارف واللغة والأدب والثقافة والخبرات والصناعات، وفي السياسة والحكم، وفي الأنماط المختلفة لحياة المسلمين بشكل عام" وفي اصطلاح العلماء يعنى الجمود تعطيل الطاقة العقلية وعدم استعمال القدرة الفكرية فى البحث والنظر، والوقوف عند حد النص أو القول أو العمل تقليداً وتسليماً، والتعصب لصاحب الرأى والمذهب دون طلب حجة أو بحث عن دليل" (٤).

يفيد الجمود فى ناحية من نواحيه إذن ما يفيدته التقليد من معنى؛ لأن المقلد جامد لا يستعمل عقله، وقد يكون الإنسان جامداً أى واقفاً على لاشئ مستمسكاً بغير عروة، لا من كتاب ولا من سنة ولا تقليد حسن ولا غير ذلك.

والمواقع أن هذا التوقف عن بذل الجهد فى الإحاطة بالأحداث الواقعة التى تحيط بالأمة، وعدم الاجتهاد لبيان الحكم الشرعى لها، هو مفتاح الشر الذى أصابنا بالتخلف والذى وصل منه القانون الأجنبى إلى بلادنا. لو كان الفقه يواصل ما بدأه العلماء الكبار الذين لم يتوقفوا أبداً عن بذل الجهد لاستيعاب ما يجد، ما وجدنا أنفسنا نتوقف لفترة طويلة عن الاجتهاد مما جعل بضاعتنا الفقهية غير قادرة على حكم العلاقات المستجدة.

إن العالم الآن يعرف تعاملات مختلفة عن التى كان يعرفها من قبل، وهى تعاملات تحتاج إلى اجتهاد جديد، وقديماً قال الإمام الشهرستانى: نعلم أن الوقائع فى الأعمال والتصرفات غير متناهية، والنصوص متناهية ومالا يتناهى لا يضبطه ما يتناهى؛ لذا يجب أن يكون الاجتهاد متحققاً لكى يكون مصدر كل حادثه اجتهاده".

إننى بالصدفة أكتب الآن عقداً دولياً بخصوص استيراد الجدود grandparent

٤. د. محمد أبو ليلة، مشكلة الجمود وقضية الاجتهاد، دراسة ضمن ندوة التحديات القارية التى عقدتها الرابطة فى الفترة من ٢١ - ٢٣ إبريل ١٩٩٩.

من الدواجن لشركة مصرية فهى تجارة مهمة ؛ لأن بها نقلا جزئيا للتكنولوجيا فى نطاق الجينات والهندسة الوراثية التى تؤدى إلى تخليق أباء قوية للدواجن تقوى النتاج الفردى بعد ذلك . وهى عملية تخدم الدول الموردة لها باتخاذ تدابير لحماية اختراعها ، ولا يتم ذلك إلا عن طريق الاجتهاد فى الإطار القانونى الخالى . ولو كان معنا فقهاء مسلمون مجتهدون لاستطاعوا أن يستخرجوا من أحكام الشريعة مبادئ هادية فى هذا النطاق . فمن العدالة أن تحمى نتاج الابتكار والاختراع ؛ لأن الله لا يضيع أجر من أحسن عملا .

كذلك فإن هناك مسائل جديدة تتصل بالاستنساخ وبالتلقيح الصناعى للقضاء على العقم ، وهناك بيع تجارى جديدة مثل نظام CXF والبيع Fobى ... إلخ . إن الفقه الإسلامى بسبب عدم الاجتهاد والادعاء بتوقف الاجتهاد لا يقدم إسهاما كبيرا فى مجال المعاملات الدولية للأسف الشديد ، رغم أن فى منهاج أصول الفقه ما يمكن من يجتهد من الوصول إلى حكم شرعى للقضايا الجديدة .

#### ٤ - الانفصال بين مؤسسات الاجتهاد ومؤسسات التدريس ؛

توجد مؤسسات وأجهزة للاجتهاد فى كثير من الدول الإسلامية مثل مجمع البحوث فى مصر وهيئة كبار العلماء فى السعودية ، فضلا عن مجمع الفقه الإسلامى التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامى ، وأجهزة أخرى عديدة مهستها الاجتهاد والإفتاء .

وتعرض العديد من المشكلات الجديدة على هذه الهيئات ، وبعض ما يعرض . يتم بحثه بعمق فى هذه الهيئات ، لكن مما يؤسف له أن نتائج هذه الدراسات والفتاوى تبقى فى الأدراج ولا ترى النور ، وبالتالي لا تجد الفرصة لكى يتم تدريسها فى الجامعات والمعاهد العلمية المعنية بالدراسات الشرعية ودراسات الفقه الإسلامى .

## ثانيا - النتائج المترتبة على هذا الواقع :

أهم ما نلاحظه من نتائج هو البعد عن الدراسات الشرعية وواقع الحياة، فلا صلة للدراسات بالواقع، وهي ليست مدعوة الآن لحكم الواقع الجديد الذي تعيشه المجتمعات الإسلامية؛ لذا فالخرمات شائعة ولا يوقفها أحد، والاحظ أن الأطفال والناشئة تشرب كثيرا من التصرفات دون إحساس بحرمتها، فلم يعد التمييز الرئيس بين ما هو حلال وما هو حرام قضية تشغل أغلبية المسلمين الآن. فعرى المرأة - مثلا - ظاهرة شائعة في الغرب. ويسلمها المجتمع الغربي لمجتمعاتنا على أنها مسألة عادية في الأفلام والمسلسلات، وفي واقع العلاقات اليومية الذي أصبح أمامنا بحكم تطور العلاقات الدولية وكون العالم الآن يتجه إلى التوحيد بحكم هيمنة العولمة عليه. ونلاحظ أن ظاهرة التعريب في المجتمعات الإسلامية هي نتائج لهذه الأوضاع المتردية. إن أمتنا يسلب إسلامها منها والخصائص الذاتية لها والطريقة المثلى التي تربت عليها، كل هذا معرض لخطر شديد الآن.

ان غياب التشريع الإسلامى أوجد ظاهرة عدم التمييز بين الحلال والحرام؛ بل أشاع الحرام فى مجتمعاتنا؛ ومما يؤسف له أن اتجاهات فكرية عديدة شاعت بيننا الآن تساعد وترتكز هذا التحول النخب المثقفة التى تعتبر أن الدين الإسلامى هو سر تأخرنا، وأنه لا منجاة لشعوبنا من الفقر والتخلف إلا بالابتعاد عنه وبالالتصاق بالغرب وحضارته. التليفزيون والسينما التى لم تعد أبدا تعرف حراما وهى تشيع الفاحشة فى الدين آمنوا، وتهدر قيم المجتمعات الإسلامية. هذا فضلا عن نزواء من يدعون إلى الله أو مجاراتهم للتيار، وهو عيب يؤخذ على المؤسسات الدينية الرسمية فى معظم الدول الإسلامية. كذلك فلقد بدأت كليات الحقوق. بدلا من التركيز على الدراسات الشرعية والفقهية، تفتح أقساما لتدريس القانون باللغات الأجنبية، بل تدريس القانون الأمريكى والإنجليزى والفرنسى فى أقسام جديدة.

وبالطبع فإن هذه الدراسة تخالف الدراسات العادية في كليات الحقوق ، وتوجه للنخب الغنية التي تستطيع دفع المصروفات الباهظة لهذه الدراسات الجديدة .

### ثالثا - طرق الحل :

١ - اتضح الآن أنه لا مناص من تطوير دراسات الفقه الإسلامى بحيث تكون دراسات مقارنة من ناحية ، ومتضمنة الدراسات القانونية فى نفس أبواب الفقه وإسباغ الحكم الشرعى عليها عن طريق الاجتهاد .

٢ - كذلك من الضرورى أن نبذل الجهد لتحويل الفتاوى والآراء الفقهية إلى نصوص واضحة تدمج فى الدراسات القائمة ليتعلمها الطالب ، ولا بد من إحياء علم أصول الفقه ودراسته دراسة جديدة توضح أهداف الشريعة ومقاصدها وحكم الأحكام وعللها ومقاصد الشريعة لكي يسهل الوصول إلى أحكام شرعية للمشكلات الجديدة ، ولكي نوجد ما يمكن أن يسميه التواصل الفقهي بحيث نتجاوز المرحلة التي وقف الاجتهاد فيها عن تتبع التغيرات .

لا يمكن أن نطالب الطالب أو حتى القاضى الحديث أو المحكم أن يستخرج أحكاما منضبطة من بطون كتب الفقه التي تتناول موضوعات كثيرة ربما دون تحديد كاف ، ودون بلورة منضبطة ؛ لذا فإن التقنين ضرورى ، والتطوير أكثر ضرورة .

٣ - سنحتاج بلا شك إلى مراجعة علمية شاملة لدراسات النظم الإسلامية والقوانين التي تدخل فى دائرة القانون العام على وجه الخصوص . إن نظام الشورى وأسلوب تطبيقه قضية مهمة تحتاج إلى تدخل تشريعى عام يتبادل فيه الآراء مع كل المجتمعات الإسلامية لمعرفة الآليات المناسبة لتطبيقه ، كما أن نظاما مثل نظام الحسبة يجب أن يُبحث على ضوء مستجدات العصر . ونفس الوضع بالنسبة لنظام الوقف .

إن القوانين المالية وقانون الضرائب ونظام الزكاة أيضا مسائل تحتاج إلى بحثها في العصر الحديث ووضع آليات تطبيقها، كذلك يجب إحياء دور الوقف تدريسا وتطبيقا.

٤ - كما إن القانون الدولي الإسلامي يحتاج إلى إعادة نظر على أن يعاد تأسيسه على ضوء التغييرات العميقة التي حدثت في المجتمع الدولي وجعلت كل دولة مرتبطة باتفاقات وعهود، وبالتالي فإن نظريات مثل "دار الإسلام" و "دار الحرب" و "نظرية الجهاد" تحتاج إلى إعادة دراسة على ضوء متطلبات العصر.

٥ - كذلك ينبغي أن تدخل دراسات الشريعة الإسلامية والفقهاء الإسلامي بشكل أكثر اتساعا وأكثر شمولاً من الوضع القائم حاليا. ففضلا عن إدخال مواد جديدة مثل المدخل لدراسة التشريع الإسلامي، والاقتصاد الإسلامي، والحضارة الإسلامية، في برامج كليات الحقوق، يجب الاهتمام بإبراز النواحي الإسلامية وبالذات الحلول للمشكلات في الدراسات الأخرى المتصلة بالقانون المدني والقانون التجاري وقانون العقوبات والقانون الدولي، إلى غير ذلك من الدراسات.

٦ - يجب الاهتمام بالتدريبات العملية في مناهج الدراسة والتوسع في عرض مشكلات المجتمع وأهم القضايا التي تعرض على المحاكم من خلالها. مع تدريب الطلاب على مد أحكام الفقه الإسلامي على المشكلات حتى يتبين الحكم الإسلامي لمشاكلنا وإلى أي مدى يختلف القانون الإسلامي عن القانون الوضعي وإلى أي مدى يتفقان.

٧ يجب إحياء تدريس كتب التراث التي تعد مراجع أساسية في الفقه الإسلامي. وتعويد أعضاء هيئة التدريس والمدرسين المساعدين والمعيدون على التعامل الجيد معها.

٨ يجب على كليات الشريعة وكليات الحقوق أن تعمق دراسات الفقه الإسلامى ، وأن تشجع البحوث العلمية فيه وأن تحشد من أجلها الجوائز والمكافآت لمن يتميزون فى هذا الحقل .

إن مؤسسات المجتمع المدنى - كما يطلقون عليها اليوم - مؤسسات علمانية تستبعد دور الدين والشريعة فى حكم وتنظيم المجتمع ، ولابد من مواجهة موقفها بموقف أقوى ، يُحىى دراسات الشريعة والفقه الإسلامى ويجعلها تحيط بحياة المجتمع وتفنن حر كته دون إعاقة أو تشبيط ، مع الاجتهاد الفقهى الواسع والذى لا يتقيد إلا بالقيود التى وضعها العلماء لوجود الاجتهاد وحتى لا تحدث فوضى فى التشريع .

٩ - من الضرورى أن نواجه تحدى دراسة الشريعة والفقه الإسلامى بتدريب من بيدهم سلطة التطبيق والتنفيذ على الدراسات الشرعية ، ويجب أن نساعد على تكوين ملكات الاجتهاد والاستنباط لدى القضاة والمطبقين للقانون بشكل عام .

١٠ - ولعل من أهم الخطوات الواجبة الاتباع كذلك أن تقوم المجالس التشريعية بعرض التشريعات على الهيئات الفقهية فيها لاستطلاع رأيها بشأنها وعدم إقرار أى قانون إذا كان به ما يخالف الشريعة .

ولا يفتنى ذلك - فى نظرنا - عن القيام بعمليات تقنين كاملة للنصوص الواجبة التطبيق على مشكلات الناس اليوم بدلا من الاكتفاء بدراسة خلوها مما يعارض الشريعة .

١١ - يجب التوسع فى دراسات الشريعة الإسلامية والفقه الإسلامى فى الكليات الأخرى ، التى تهتم بالعلوم الاجتماعية والنفسية مثل كليات الآداب وكليات الخدمة الاجتماعية والإعلام والألسن .